مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.738

13 June 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والثلاثين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الساعة العاشرة صباحاً

الرئيس: السيد أكرم (باكستان)

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٣٨ لمؤتمر نزع السلاح.

يوجد على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو كندا ونيوزيلندا وسويسرا وألمانيا واستراليا والمكسيك واليابان وشيلي وجمهورية كوريا والنرويج والسويد وبلجيكا، فضلاً عن رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية. يسرني الآن إعطاء الكلمة لممثل كندا، السفير السيد موهر.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً، باسمي وباسم وفدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من جهوده الرامية إلى تعزيز أهداف نزع السلاح التي نشاطرها جميعاً. إننا على يقين من أنكم سوف تكرسون مهاراتكم الدبلوماسية الكبيرة ودرايتكم الفنية في سبيل تيسير إبرامنا لمعاهدة سليمة للحظر الشامل للتجارب بحلول نهاية هذا الشهر. إننا سنبذل كل ما بوسعنا في سبيل العمل معكم تحقيقاً لهذه الغاية.

هناك ثلاثة مواضيع أود أن أتناولها بإيجاز هذا الصباح. فلا بد لنا، أولاً، من الإشارة إلى التفجير التجريبي النووي الذي أجرته الصين مؤخراً. إن كندا تندد بهذه التجربة مثلما نددت بجميع التفجيرات التجريبية السابقة. وما برحنا نعارض بشدة كل ما تُجريه أية دولة من تفجيرات نووية في أية بيئة وبأية تسمية كانت. وفي حين أننا نرحب بقرار الصين الشروع في وقف اختياري للتجارب بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، فإننا نأسف لاعتزام الصين إجراء تجربة إضافية وندعوها إلى إعادة النظر في ذلك ووقف التجارب في الحال.

أنتقل بذلك إلى النقطة الثانية التي أرغب في طرحها هذا الصباح، وهي ناشئة عن البيان المثير للاهتمام والبعيد الأثر الذي أدلى به السفير السيد شا في هذا المؤتمر في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦. إن كندا ترحب بتأكيد السفير السيد شا أن "الحكومة الصينية قد اتخذت قراراً سياسياً في المشاركة مشاركة جادة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب". إننا لم تساورنا ولا تساورنا أية شكوك في هذا الشأن، ونعتبر مجمل موقف الصين إزاء عدد من المسائل الأساسية، المعروض في بيان ٦ حزيران/يونيه، إسهاماً مفيداً في مفاوضاتنا الجارية. إلا أننا نود التشديد مجدداً على نقطة محدَّدة لدى كندا آراء قوية بشأنها، وهي أننا لا نتفق مع مفهوم ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية. إن عدم اتفاقنا يتعلق بصحة هذا المفهوم وقابليته للبقاء والاستمرار كذلك (كيفية تنفيذه المحتمل وسببه ومكانه وزمانه). وعليه، فلدى كندا أشد التحفظات بشأن تضمين المعاهدة هذا المفهوم. إن ذلك من شأنه، بأقل تقدير، إضفاء اعتراف رسمي مجدَّد ومستكمَل على هذا المفهوم على الرغم من ٣٠ سنة من الخبرة، ومن شأنه، بأكثر تقدير، أن يشجع على مواصلة الاهتمام بهذا المفهوم، إن لم يشجع على البحث والاستحداث بشأنه. إننا نقر بأن الصين لا تشاطرنا آراءنا تماماً في هذا الشأن. وربما يكون المنظور الصيني متجسداً على نحو آخر في التاريخ التفاوضي لمعاهدتنا - مثلاً، بواسطة بيان صيني رسمي أو بواسطة بيان صيني تؤيده جهات أخرى مهتمة بالمفهوم، أو حتى بواسطة بيان رئاسي يقر بهذا الرأي في المرحلة الختامية من مفاوضاتنا. إلا أننا نعتقد اعتقاداً صادقاً أن ليس ثمة دعم لمفهوم التفجيرات النووية السلمية في هذا المؤتمر، وعليه، فلا ينبغي النظر في إدراجه الفعلي في معاهدتنا الجماعية.

أما النقطة الثالثة التي أود أن أتناولها فهي تتعلق بعمليتنا التفاوضية الجارية. إننا، بوصفنا وفداً شديد الالتزام وصديق الرئيس، ثم أصبح الآن مساعد الرئيس لشؤون التفتيش الموقعي، يساورنا قلق متزايد بشأن تباين وجهات النظر والمسائل المعقدة التي لا يزال يتعين التوفيق بينها وتسويتها في غضون الفترة الزمنية الوجيزة للغاية المتبقية لنا قبل ٢٨ حزيران/يونيه. ويبدو أن ثمة وفوداً كثيرة ما زالت آخذة في حفر خنادق أكثر عمقاً وفي إقامة متاريس أكثر ارتفاعاً من أجل الدفاع عن مواقف وطنية مبدئية. أما نحن فقد تجاوزنا هذه المرحلة. إننا نحث الوفود كافة، من خلالكم، أيها السيد الرئيس، ومن خلال رئيس لجنتنا المخصصة، السفير السيد راماكر، على تغيير أسلوبها - سياسياً وفي استراتيجياتها التفاوضية - بغية تكريس وقتنا وطاقاتنا تكريساً أفضل والتعجيل بخطى العملية التوافقية. وقد حان الوقت الآن لتحقيق التكامل والوفاق بين القضايا التي يتناولها مشروع معاهدتنا. فعلينا أن نتحرك قدماً وفقاً لذلك.

من جهتنا، هناك مسائل كثيرة طرحت كندا مواقفها بشأنها واقترحت حلولاً وسط. فالديباجة والمجلس التنفيذي وبدء النفاذ، فضلاً عن التفتيش الموقعي، هي مسائل ما برحت جميعها موضع اقتراحات من قِبَلِنا. وإن ضيق الوقت يحول دون الخوض في كل منها على حِدَة هنا اليوم. إلا أن أملنا وطيد في أن هذه الاقتراحات، المتراجعة أصلاً تراجعاً كبيراً عن أفضلياتنا ومواقفنا الوطنية، ستساعدنا جميعاً على إبرام المعاهدة بحلول ٢٨ حزيران/يونيه، وهو الموعد النهائي الذي حددناه لذلك.

قبل اختتام بياني، أشير إلى أن كندا قد طرحت أيضاً مواقفها بشأن موضوعين يتصفان بأهمية كبيرة من أجل جعل هذا المؤتمر ناجعاً وزيادة مصداقيته ومواصلة نجاحه مستقبلاً. الموضوع الأول هو العضوية. فنحن ما برحنا، منذ سنوات عديدة الآن، نؤيد وندعم بقوة ما يتخذ من إجراءات في سبيل توسيع عضوية هذه الهيئة بغية الرد على كل ما يوجد أمامنا من طلبات من بلدان تريد أن تصبح أعضاء كاملة العضوية في المؤتمر. إننا، من هذا المنطلق، نؤيد المبادرة الراهنة الرامية، جزئياً على الأقل، إلى تحقيق هذا الهدف. نأمل أن يتكلل هذا الجهد بالنجاح في أقرب وقت ممكن وأن يتسنى لنا بعد ذلك أن نستند إلى هذا النجاح ونزيده من أجل مواصلة ما يلزم من توسيع. أما فيما يتعلق بجدول أعمالنا مستقبلاً، فإن موقف كندا معروف جيداً - حيث إنه قد طُرح شفوياً وكتابة في عدة مناسبات. ونأمل أن يتسنى التوصل كذلك إلى اتفاق مبكر بشأن هذا الموضوع.

إن نزع السلاح هو من العناصر الحيوية، بل من المقومات الجوهرية، لأي جهد ناجع في سبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين الحقيقيين. ولمؤتمر نزع السلاح إسهام حاسم يقدمه إلى هذه الجهود، عالمياً واقليمياً. علينا أن نبرم، في غضون أسبوعين، معاهدة فعالة للحظر الشامل للتجارب. وعلينا أن نبدأ التطلع إلى مزيد من التحديات بعد ذلك. وتتعهد كندا بمواصلة المساهمات والتعاون في هذا الشأن.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا، السفير السيد آرمسترونغ.

السيد آرمسترونغ (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة. إنكم ترأسون المؤتمر في فترة من تاريخه قد تسجل إنجازين بارزين، هما اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب وتوسيع عضوية المؤتمر لتشمل ٢٣ بلداً آخر، من بينها

نيوزيلندا. إن هذين الهدفين كليهما يتصفان بأهمية كبرى بالنسبة إلى نيوزيلندا، ولذلك، فغني عن البيان أن وفدي سيقدم لكم دعمه التام في جميع مساعيكم الرامية إلى إرشاد المؤتمر إلى بلوغ كلا الهدفين بنجاح.

لقد أخذت الكلمة لإبلاغ المؤتمر بما يساور حكومة نيوزيلندا من قلق وخيبة أمل شديدين إزاء قيام الصين بإجراء تجربة نووية في ٨ حزيران/يونيه. لقد رد رئيس وزراء نيوزيلندا رداً قوياً على خبر التجربة. وترى نيوزيلندا أن مما يزيدها تخييباً للآمال أنها قد جرت في وقت تراعي فيه سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية وقفاً اختيارياً للتجارب النووية، وأن مفاوضات المعاهدة قد بلغت مرحلة نهائية حاسمة. كما أن رئيس وزرائنا قد حث الصين على عدم إجراء أية تجارب إضافية، وعلى أن تقدم دعمها التام لاختتام مفاوضات حظر التجارب بحلول نهاية حزيران/يونيه، وأن تؤكد بوجه خاص تأييدها لمعاهدة تحظر جميع التفجيرات النووية وتتيح المجال للتحقيق السريع والفعال في كل ما يوجد من أدلّة على حدوث إخلال بأحكام المعاهدة. وقد قامت نيوزيلندا بإبلاغ السلطات الصينية في ولِـنغتـُن وبيجينغ ما يساورها من قلق شديد إزاء إجراء هذه التجربة النووية.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. يسرني الآن أن أعطي الكلمة إلى ممثل سويسرا السفير السيد هوفر.

السيد هوفر (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، هذه هي أول مرة يتشرف فيها وفدي بأخذ الكلمة في ظل رئاستكم. فاسمحوا لي في هذه المناسبة السعيدة أن أعرب عن ارتياحي للتمكن من العمل معكم على هذا النحو. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي التام لكم في نهوضكم بمهمتكم في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مؤتمر نزع السلاح.

إنها مرحلة حاسمة لسببين: أولهما، أن هذه المؤسسة قد بلغت نقطة اللا عودة في المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. إن سويسرا، إذ تقدم الدعم التام للمناشدة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، ترغب رغبة شديدة في رؤية هذه المفاوضات وقد أُنجزت بحلول نهاية هذا الشهر. إن سلطات بلدي قد اتخذت بالفعل الإجراءات اللازمة التي ستتيح لسويسرا أن تفي بما سينشأ عن المعاهدة من التزامات. وعلى وجه الخصوص، فإن سويسرا مستعدة لتقديم خدماتها في ميدان التحقق الهام.

كما يمكن ملاحظة دعمنا للعمل الجاري في التزامنا بوصفنا الدولة المضيفة لمؤتمر نزع السلاح. فإن الحكومة السويسرية، بالتعاون الوثيق مع السلطات في جنيف، تسعى إلى إيجاد أفضل الأوضاع المؤاتية لأداء المؤتمر على النحو الصحيح، وإلى زيادة تحسين هذه الأوضاع. والسلطات السويسرية، إذ تستنفد كل ما يتيحه مركز المراقب في المؤتمر من إمكانيات - وسأعود إلى هذه النقطة بعد قليل - ما برحت تتابع باهتمام خاص للغاية التطورات الدولية التي تؤثر في أعمال المؤتمر. وعليه، ففي ٦ حزيران/يونيه، أحاطت سويسرا علماً مع الارتياح بالبيان الذي أدلى به رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية بشأن موضوع ما يسمى بالتجارب النووية "السلمية". ومن الجهة الأخرى، تأسف سويسرا للتجربة النووية التي أجرتها الصين في ٨ حزيران/يونيه، وتخشى ما قد يثيره هذا التفجير الجديد من مضاعفات أثناء المرحلة الأخيرة من المفاوضات. وتأمل السلطات السويسرية أن تتخلى الصين عن فكرة إجراء مزيد من التجارب النووية قبل بدء نفاذ المعاهدة المرتقبة، وأن تراعي، اعتباراً من الآن، وقفاً اختيارياً لجميع التفجيرات النووية، أياً كانت طبيعتها.

أما المشكلة الثانية التي أود أن أتطرق إليها بإيجاز هذا اليوم فتتعلق بتوسيع مؤتمر نزع السلاح عن طريق زيادة عدد أعضائه. ومن شأن هذا التوسيع أن يكون خطوة حاسمة صوب تمثيل المجتمع الدولي على نحو أكثر تمشياً مع الواقع الراهن. فالمؤتمر، بإدخاله البلدان الـ٢٣ المرشحة لعضويته، بما فيها سويسرا، سيتسنى له، بشكل أوفى كثيراً، تعزيز هدف تحديد السلاح ونزعه، وهو هدف ما برحت شعوبنا وحكوماتنا متمسكة به تمسكاً شديداً.

إن أمام المؤتمر مقترح واضح وغير مشروط. وهو يقوم على توافق في الآراء نادر ومثير للانتباه داخل مجموعة من الدول، هي مجموعة الـ٢٣. وتضع هذه البلدان نصب أعينها هدفاً ذا أولوية، هو تقديم إسهام في المؤتمر وفي المجتمع الدولي بوصفها أعضاء كاملة العضوية. وأية عقبة توضع اصطناعياً في طريق انضمامها من الواضح أنها قد تحول دون اتخاذ المؤتمر خطوة حاسمة في تاريخه. إن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح واختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد يشكلان نجاحاً مزدوجاً من شأنه أن يرسّخ أسس المؤتمر ترقبا لما ينتظره من عمل مستقبلا. لذلك توجّه السلطات السويسرية مناشدة من أجل أن تسود "روح جنيف"، القائمة على المصالحة وعلى تحقيق تقدم حقيقي وفعال، في هذين المجالين البالغي الأهمية.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل ألمانيا، السفير السيد هوفمن.

السيد هوفمن (ألمانيا) (متحدثا بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام. إننا، كما تعرفون، نعوّل عليكم، بصفتكم رئيس المؤتمر وكذلك رئيس وفد باكستان، في جهودنا المشتركة في سبيل إبرام مفاوضات المعاهدة بحلول نهاية هذا الشهر.

فور انتهاء التفجير التجريبي الذي أجرته الصين في ٨ حزيران/يونيه، والذي تم قياسه بواسطة المحطة السيزمية الأولية الألمانية، أدلى وزير خارجية بلدي بالبيان التالي:

"أحطت علما مع الأسف بالتجربة النووية التي أجرتها جمهورية الصين الشعبية مؤخرا. إن هذه التجربة تقلل من قيمة النهج المرن الذي أظهرته الصين مؤخرا بشان مسألة التفجيرات النووية السلمية. وكما أعدت تأكيده مرارا وتكرارا، فإنني، من حيث المبدأ، أعارض كل تجارب الأسلحة النووية. إن تجارب الأسلحة النووية هي من مخلّفات الحرب الباردة ولم يعُدْ لها أي مبرر إطلاقا.

"إن تجارب الأسلحة النووية تتعارض مع روح وأهداف مفاوضات معاهدة حظر التجارب النووية الجارية في جنيف والتي دخلت الآن المرحلة الأخيرة الحرجة. كما أنه لا يمكن اعتبار أن هذه التجارب تتمشى مع نتائج مؤتمر نيويورك بشأن تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار.

"إن فرض حظر شامل حقا على جميع التجارب النووية، لا يسمح بأية استثناءات على الإطلاق، هو مسألة ذات اهتمام شخصي بالنسبة إلي. وعليه، فإننا نبذل كل جهد ممكن في سبيل الوصول بمفاوضات جنيف لحظر التجارب النووية إلى خاتمة ناجحة بحلول خريف هذا العام".

لقد أصغينا باهتمام كبير إلى تأكيد السفير السيد شا في ١٠ حزيران/يونيه بأن الصين سوف تجري تفجيرا تجريبيا واحدا آخرا للأسلحة النووية، وسوف تعلن وقفا اختياريا بعد ذلك. إننا، بينما نأسف لأن الصين تجد ضرورة لإجراء تجربة أخرى، سنرحب بإعلان وقف اختياري، الأمر الذي سيكون متمشيا مع هدفنا المشترك في توقيع معاهدة في أقرب وقت.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل استراليا، السفير السيد ستار.

السيد ستار (استراليا) (متحدثا بالانكليزية): لقد علمت حكومتي ببالغ الأسف بتجربة الأسلحة النووية التي أجرتها جمهورية الصين الشعبية في ٨ حزيران/يونيه. ومن المعروف جيدا أن استراليا تعارض بحزم ومنذ عهد طويل قيام أية دولة بإجراء تجارب نووية. إننا، شأننا في ذلك شأن دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، قد سجلنا هواجسنا بشكل واضح ومتكرر في السنوات الأخيرة، علنا وسرا على السواء. ومن ثم، فإن التجربة الأخيرة، على غرار ما سبقها من تجارب، قد أدينت إدانة صريحة، سواء من قبل رئيس وزراء استراليا أو من قبل وزير خارجيتها.

لقد لاحظنا، بصدد هذه التجربة، أن الحكومة الصينية قد توخت الأخذ بوقف اختياري للتجارب النووية بعد إجراء تجربة نووية أخيرة واحدة قبل أيلول/سبتمبر من هذا العام. وقد حثينا تكرارا على فرض هذا الوقف الاختياري للتجارب النووية. إننا، في هذا السياق، نرحب بهذا التطور الإيجابي في السياسة العامة. غيـــر أن ما نسعى إليه، نحن والغالبية العظمى من المجتمع الدولي، هو الإنهاء التام والنهائي - في الحال - لجميع التجارب النووية في كل مكان وإلى الأبد. إن احتمال إجراء حتى تجربة نووية أخرى واحدة يزيد من الخطر الذي تشكله التجربة التي تم إجراؤها في نهاية الأسبوع الماضي. ولا يسعنا إلا أن نأسف لأي تقويض لهذه المرحلة النهائية والحساسة من مفاوضاتنا بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

إن معاهدة حظر التجارب النووية التي نسعى إلى التفاوض بشأنها في هذا المؤتمر، بحيث يتسنى توقيعها في مستهل الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، هي ذات أهمية حاسمة. فهي بمثابة محك لمدى التزام الدول المتفاوضة بهدفنا المشترك. وأية دول تستمر في إجراء تجارب تتحمل مسؤولية خاصة عن إتمام تفاوضنا بنجاح في غضون ما يزيد قليلا عن الأسبوعين.

من الواضح أن المجتمع الدولي ككل قد تجاوز منطق المجابهة النووية للحرب الباردة، وهو منطق انقضى عهده. وإن الدول مصممة على العمل على إزالة الخطر الذي يترتب على زيادة تطوير الأسلحة النووية وانتشارها، وقد تعهدت مجددا بالسعي إلى بلوغ هذه الأهداف. إن مواصلة التفجيرات النووية - وهي الدليل المريب على استمرار سباق التسلح النووي - لا مكان لها في العالم الذي التزمنا جماعيا ببنائه.

لذلك فإننا نحث الصين بقوة، بوصفها الدولة الوحيدة الحائزة لأسلحة نووية التي ما زالت تقوم بإجراء تجارب، على الانضمام إلى الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية في الكف عن إجراء تجارب دون مزيد من التأخير، ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أشكر ممثل استراليا على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، السفير السيد د ِ إكاسا.

السيد د ِ إكاسا (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، إنكم تعرفون مدى سرور وفدي لرؤيتكم ترأسون المؤتمر في هذه المرحلة الهامة والحساسة من عملنا. إننا نعرف خصالكم الكثيرة ونقدرها، ونثق بكم من أجل قيادتنا. وأود أيضا أن أشكر سفير نيجيريا، السيد إجـُه أبووا، على الطريقة الفعالة التي ترأس بها المؤتمر أثناء فترة رئاسته.

إن حكومة المكسيك تأسف مجددا لإجراء تفجير نووي آخر لأغراض الاختبار في ٨ حزيران/يونيه، ولإعلان جمهورية الصين الشعبية أنها ستقوم بإجراء اختبار آخر قبل حلول شهر أيلول/سبتمبر. إن التجارب النووية يجب أن تتوقف، وأن تتوقف فورا. في الظروف الراهنة من الانفراج الدولي، ليس ثمة ما يبرر رفع درجة الترسانات النووية، كما أنه لا ينسجم مع الالتزامات التي عقدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر المعني بتمديد معاهدة عدم الانتشار واستعراضها، حيث تعهدت هذه الدول، منذ أقل من عام، بممارسة أكبر قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب. هذه التجارب تعمل على إيجاد حالات من عدم اليقين بشأن نظام عدم الانتشار الدولي.

إن التفجيرات الرامية إلى رفع درجة الأسلحة النووية أو تطوير التقنيات اللازمة لرفع درجتها دون الحاجة إلى اختبارها عن طريق إجراء تفجيرات، تشكل عقبة أمام الجهود التي نبذلها في سبيل التوصل إلى اتفاق هذا الشهر بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تضع نهاية لسباق التسلح النووي وتتيح لنا الشروع في عملية إزالة الأسلحة التي يشكل مجرد وجودها خطرا يهدد بقاء البشرية. إن وفد المكسيك قد حث تكرارا جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على مراعاة وقف اختياري للتجارب إلى أن يتم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن إعلان جمهورية الصين الشعبية أنها ستفرض وقفا اختياريا للتجارب النووية من شأنه أن يستجيب لتوقعاتنا في حال ما إذا كان هذا الوقف الاختياري فوريا، لا أن يكون نتيجة لسلسلة لم تنته بعد من التجارب.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، السفيرة السيدة كوروكوتشي.

السيدة كوروكوتشي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أيها السيد الرئيس، أن أعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم ترأسون مؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة الحاسمة للغاية. إننا في المرحلة الأخيرة من مفاوضاتنا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن حسن طالعنا أن بإمكاننا الركون إلى قيادتكم الحاذقة في وقت يتصف بهذا القدر من التحدي. إنني، في هذه المهمة، وفي سائر المهام الماثلة أمامنا في مؤتمر نزع السلاح، أؤكد لكم تعاون وفدي على أكمل وجه. وهل لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن بالغ تقديري لسلفكم، السيد أبووا، سفير نيجيريا، على الأسلوب النموذجي الذي نهض به بوظائفه الهامة؟ كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بسفير إثيوبيا، السيد فيسـّها ييمر، الذي ما لبث أن أغنى مداولاتنا بمشاركته.

من المؤسف للغاية أن الصين قد أجرت تجربتها النووية في ٨ حزيران/يونيه، على الرغم من المناشدات المتكررة من جانب اليابان والمجتمع الدولي في سبيل وقف التجارب النووية. إن حظر التجارب النووية هو من أهم المهام في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي. ففي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتأييد بلدان عديدة، قرارها الداعي إلى الوقف الفوري للتجارب النووية. وها نحن الآن، هنا في جنيف، نعكف دائبين على إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت المطلوب.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تتمتع بمركز خاص بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، تتحمل مسؤولية جسيمة عن نزع السلاح النووي. فهي مُلزَمة بأن تكون على مستوى الثقة التي منحتها إياها الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، بالمضي قدما في نزع السلاح النووي. إن ما تقوم به الصين من تجارب نووية يتعارض كليا مع الجهود الدولية في سبيل نزع السلاح النووي. وتحث اليابان الصين بقوة على عدم القيام بإجراء أية تجارب إضافية، وتدعو الصين إلى اتخاذ موقف أكثر مرونة بغية إتاحة المجال لاختتام مفاوضات المعاهدة في وقت مبكر. ومن عجائب الأقدار أن إجراء الصين تجربة نووية هذه المرة يبرز أهمية وضرورة أن نبادر إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن. ويتوجب على مؤتمر نزع السلاح أن يلبي توقعات المجتمع الدولي بأن يعمل على اختتام المفاوضات بشأن المعاهدة في غضون الأسبوعين القادمين.

إنني، إذ أغتنم هذه المناسبة، أود أن أقول بضع كلمات عن مفاوضات المعاهدة. لم يبق لدينا سوى أسبوعين للوفاء بموعدنا النهائي، إلا أنه ما زالت أمامنا مسائل كثيرة لم يتم البت فيها بعد. بعضها مسائل يمكن البت فيها دون كثير من الصعوبة. غير أن ثمة مسائل أخرى لم تُبدِ الوفود مرونة بشأنها. والمخرج الوحيد من هذا الوضع هو أن تُبذل جهود حثيثة في سبيل العمل المتضافر على التقريب بين المواقف. فهل يعقل أن يذهب كل ما حققناه حتى الآن أدراج الرياح؟ ويحدوني الأمل الوطيد في أن تصبح مفاوضاتنا أكثر إنتاجا في الأسبوعين المتبقيين كيما يتسنى لنا، في ظل رئاسة السفير السيد راماكر القديرة، أن نتوصل إلى الصيغة التوافقية النهائية. ويؤكد وفدي لرئيس اللجنة المخصصة للمعاهدة أننا سنتعاون معه على أكمل وجه، كما نود أن نكرر الإعراب عن تقديرنا للرئيس على ما بذله من جهود في صياغة نص مشروع المعاهدة الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330. إننا نعتبره إسهاما ضخما سيُيسِّر مفاوضاتنا أثناء هذه المرحلة النهائية.

أود، في هذا الصدد، فيما يتعلق بالالتزام الأساسي للمعاهدة، أن أناشد الوفود كافة أن توافق على النص الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330. إنني أدرك أن بعض الوفود تود الحصول على المزيد في هذا النص، إلا أنه يبدو أن هذه الصياغة هي الوحيدة التي تتصف بإمكانية توافق الآراء بشأنها. وتحقيقا لهذه الإمكانية، يلزم التحلي بقدر معقول من المرونة فيما يتعلق بالديباجة.

أما فيما يتعلق بما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية، فقد ظل موقف اليابان على ما هو، وهو يقضي بوجوب عدم السماح بإجراء تفجيرات نووية سلمية بموجب أحكام المعاهدة. يمكنني القول إن الآراء في المؤتمر متوافقة تقريبا بشأن هذا الموقف. لقد أعلن سفير الصين الموقر، في الأسبوع الماضي، قرار الصين تغيير موقفها السابق المتشدد. إننا نعتبر هذه البادرة تعبيرا عن موقف الصين الإيجابي بشأن إتمام

المفاوضات. وما زالت اليابان تحث الصين على قبول الصياغة الواردة في الوثيقة CD/NTB/WP.330 دون أية شروط.

كما ذكرت سابقا، فإن اليابان ترحب بما بذله الرئيس من جهد في سبيل توفير الوثيقة CD/NTB/WP.330 وهي تقدِّر هذا الجهد، وتعتبر مضمون الوثيقة منصفا ومتزنا ويتصف بإمكانية توافق الآراء بشأنه. غير أنه يساورنا قلق شديد بشأن مادة واحدة من مواد المعاهدة، هي تلك المتعلقة ببدء النفاذ. إن اليابان ما برحت تشدد، ليس فقط على أهمية اختتام المفاوضات، بل أيضا على ضرورة تنفيذ المعاهدة في وقت مبكر وعلى نحو فعال. ويجب ألا تكون المعاهدة مجرد قطعة ورق. فحالما يتم إبرامها، يجب أن تصبح سارية بوصفها صكا قانونيا دوليا في أقرب موعد ممكن. ويساور اليابان قلق شديد من أن صيغة بدء النفاذ المقدمة في الوثيقة CD/NTB/WP.330 هي عرضة لاحتمال عدم بدء نفاذ المعاهدة قبل عدة عقود، وهو احتمال غير ضعيف. إننا نتفهم حجة أن المعاهدة، التي تقتضي تصديق "بلدان أساسية" كشرط لبدء النفاذ، من شأنها أن تحمل تلك البلدان على التصديق على المعاهدة. غير أننا نعتبر أن المعاهدة يجب أن تكون لها مصداقية لدى المجتمع الدولي. فإذا كانت صيغتها تجعل بدء نفاذها غير وقاعي لفترة غير قليلة من الزمن، فإن المجتمع الدولي سيبدي تشككا فيما إذا كانت هذه المعاهدة ستصبح نافذة في يوم من الأيام.

ويعكف المؤتمر على مناقشة مقترحات عديدة بشأن بدء النفاذ. إلا أن اليابان، بعد أن نظرت في تلك المقترحات، تعتقد أن صيغة بدء النفاذ التي تنص على أن يبدأ نفاذ المعاهدة لدى تصديق "٤٠ بلدا، بما فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار" تستحق النظر فيها مجددا. لقد خلصنا إلى نتيجة مفادها أن من الأهمية بمكان فرض حظر مُلزِم قانونا على إجراء تجارب نووية في تلك الدول الخمس نظرا لأنها هي البلدان الممنوحة قانونيا مركزا خاصا، ولكن ليس إلى الأبد، في رأينا، لامتلاك أسلحة نووية بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. إننا، بالطبع، لسنا متهالكين على منحها الصلاحية لإبقاء المعاهدة رهينة، إلا أننا نعتقد أنه لن تتاح لها إمكانية أن تفعل ذلك على الساحة السياسية الدولية. ومن ثم، فيما يتعلق بنص المعاهدة، فإن صيغة الـ"٤٠ بلدا، بما فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية" تفيد في إقامة توازن معقول.

إننا ندرك أن بعض الوفود تُصِرُّ على إدراج ثلاثة بلدان إضافية في "البلدان الأساسية" المطلوبة كشرط أوَّلي لبدء نفاذ المعاهدة. وترى اليابان أن هذا الشرط سوف ينتقص من الموثوقية في أن يبدأ نفاذ المعاهدة. فإذا أدخلنا عددا أكثر مما ينبغي من المستلزمات المتشددة في بند بدء النفاذ، فإن بدء نفاذ المعاهدة نفسها سيصبح مستحيلا من الناحية العملية.

وفيما يتعلق بمسألة التفتيش الموقعي، فإننا ندرك تماما أن المفاوضات تقتضي سلسلة من القرارات السياسية الصعبة فيما يتعلق بكل وفد من الوفود وعاصمته. غير أنه، إذا ظل كل وفد متشبثا بمواقفه لن نفلح أبدا في إيجاد نص متفق عليه. فمن الأهمية بمكان إذن، في هذه المرحلة الحرجة من المفاوضات، أن تسعى الوفود إلى إيجاد حلول يمكن لها أن تحظى بالقبول، وأن تتفاوض على إيجاد صيغة مشتركة. ونحن نستحسن، في هذا الشأن، ما جرى في اجتماع مدير الجلسات يوم أمس من تبادل مفيد للآراء، ويأمل وفدي أن يفضي ذلك إلى إمكانية إحراز تقدم مفاجئ في هذا المجال.

السيد برغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): في أول بيان رسمي ألقيه في ظل رئاستكم، يا سيدي، يسرني أن أُشيد بحسن توجيهكم لمناقشاتنا. إن موهبتكم المعهودة وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة سيعملان على تيسير البحث عن أوجه توافق أساسي في الآراء، وهو ما تتطلبه بإلحاح هذه المرحلة من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقديري لكم على عباراتكم اللطيفة فيما يتعلق بمسألة التوسيع عندما تبوّأتم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

أود أولاً أن أُنوّه بالمساهمة القَيِّمة التي تمثلها ورقة العمل CD/NTB/WP.330 المقدمة من رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لأغراض التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل لهذه التجارب. إن وفدي يعتبر أن هذه الخطوة الشجاعة والمدروسة في الوقت ذاته كانت ضرورية تماماً، ويود الإعراب عن دعمه الثابت للمبادرة التي اتخذها السفير السيد راماكر. إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، مع انعدام خيار إجراء هذه التجارب، هو أمر ممكن تحقيقه قبل نهاية هذا العام، لكنه ليس أمراً يقينياً. وإذا لم يَتَسَنَّ التوصل إلى اتفاق في عام ١٩٩٦، فستكون قد أُضيعت فرصة تاريخية، ربما لسنوات عديدة. إن المسألة موضع البحث حاسمة الأهمية، وهي أن فشل هذه المفاوضات قد يحفز انتشار الأسلحة النووية أفقياً ورأسياً على السواء؛ وقد يعمل على تقويض المعاهدات القائمة بشأن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وتقويض الجهود الرامية إلى تخفيض الترسانات النووية والتحرك قدماً نحو نزع السلاح النووي. وفي حال إبرام معاهدة موَحَّدة للحظر الشامل للتجارب النووية، سيتناقص سباق التسلح النووي تناقصاً كبيراً. وقد تزدهر مبادرات أخرى مثل حظر المواد الانشطارية وقد تسهم في وضع إطار متفق عليه من أجل التقدم المنتظم والتدريجي نحو نزع السلاح النووي التام. وتقدم ورقة العمل CD/NTB/WP.330 توجيهاً واضحاً في هذا الاتجاه، حيث تبرز المجالات الحرجة والقرارات السياسية التي يتعين اتخاذها.

ومن جهتنا، فبينما نؤيد أن يكون هذا النص مقبولاً من الناحية السياسية، وبانتظار تعليمات حكومتي بشأن أحكام معينة، نود زيادة تأكيد الطبيعة الثنائية لما يساورنا من هواجس. أولهما، والأهم، هو قانوني صِرف ويتعلق بجوانب مرتبطة بالعلاقة بين المعاهدة المقبلة والاتفاقات الدولية القائمة بالفعل بشأن نزع السلاح وما قد يوضع منها مستقبلاً. وهي تتجلى في الديباجة، وفي إحدى الفقرات الفرعية للمادة الثانية، وفي صياغة المواد المتعلقة باستعراض المعاهدة والانسحاب منها، وفي المقترح الداعي إلى إدراج مادة إضافية ناظمة للفترة الفاصلة بين توقيع المعاهدة وبدء نفاذها. وسيوزَّع النص المقترح باللغة الانكليزية ومشفوعاً بملاحظة توضيحية وجيزة.

هذه العناية بالتطوير التدريجي للقانون الدولي لا يمكن ولا ينبغي أن تكون موضع استغراب في الوقت الذي نجلس فيه في قاعة المجلس هذه التي تكَرِّم ذكرى فرانسيسكو دِ فيتوريا وتحمل على جدارها، بأحرف من البرونز، بضع عبارات من أقوال فرانسيسكو سوارِس دِ ليغيبوس.

أما الفئة الثانية من الهواجس فهي ذات طابع عملي وتتصل بمسائل مثل تمويل نظام الرصد الدولي وترتيبات صيانته وتوسيعه؛ ودفع الاشتراكات إلى اللجنة التحضيرية والمنظمة؛ ووضع ترتيبات الحصول على بيانات المركز الدولي للبيانات؛ والتمثيل الإقليمي في المجلس التنفيذي، الذي لا نريد أن نشهد فيه تكراراً للانخفاض في مشاركة بلدان أمريكا اللاتينية على غرار ما حدث في حالة اتفاقية الأسلحة النووية. لقد أبدى بلدي استعداده للإسهام في نظام الرصد الدولي في شكل محطات للرصد السيزمولوجي ورصد النويدات المشعة والرصد الصوتي المائي والرصد دون الصوتي، وتعهد بتحمل المسؤولية عن هذه المحطات، على أن

يتحمل النظام بمجمله التكاليف الناشئة عن قرارات توسيع شبكة الرصد وتجهيزه بمعدات إضافية وتحسين تقنياته، حيث أن هذه القرارات تعني المنظمة ككل. إننا، في هذا المجال، نسجل سرورنا البالغ لما تَضَمَّنه نص الرئيس من تثبيت للمقرر المتعلق بجعل مقر المنظمة في فيينا؛ والإحاطة علماً بأنه قد تم الشروع في دراسات تحضيرية بشأن اتفاق المقر بتوجيه ماهر من السفير السيد لِدُغَر. نأمل من هذا الاتفاق، الذي يتعلق بالمرافق الممتازة لمركز فيينا الدولي ويعمل على تيسير بلوغ أهداف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المدرجة في المادة الثانية من مشروع المعاهدة المعاهدة، أن يبشر بقيام حالات تفاهم سياسي أساس أخرى من أجل مسعانا المشترك.

لقد تم إحراز تقدم رئيسي في العملية الأوسع نطاقاً والمنهجية التي يجري فيها هذا التفاوض، وتُقَدِّر شيلي الأهمية التامة لهذا التقدم. وعلى وجه الخصوص، فإننا نرحب مجدداً بتوقيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات الملحقة بمعاهدة راروتونغا، وبتوقيع الولايات المتحدة على معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بَلينداba). ونحيط علماً باستعداد كل من الولايات المتحدة والصين لمواصلة المشاورات بشأن ما صادفهما من صعوبات فيما يتعلق بمعاهدة بانكوك، ونأمل أن يتخطيا هذه الصعوبات قريباً. كما نرحب ببيان سفير أوكرانيا، السيد سليبتشنكو، بشأن إتمام عملية نزع السلاح النووية في وطنه، مما يجعل أوكرانيا إحدى أكبر المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم. ونأمل، فيما يتعلق باستئناف العملية السلمية في الشرق الأوسط، أن يتسنى المضي قدماً نحو إقامة منطقة كبيرة أخرى خالية من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل. ونأمل، مع بدء أعمال آلية استعراض معاهدة عدم الانتشار، أن يتم أيضاً ترسيخ مبادئها وأهدافها المحددة بمقتضى الفقرات ٥ و٦ و٧ و٨ من القرار.

وليس من شك في أن قيام الصين بإجراء تفجيرها النووي الجوفي الرابع والأربعين، في صحراء لوب نور، الأمر الذي أعربت حكومتي عن قلقها بشأنه في بيان سأطلب تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر، كان إشارة غير مشجعة؛ مع أننا ننوه بما أبدته جمهورية الصين الشعبية من استعداد لتطبيق وقف اختياري من جانب واحد اعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر، والذي كنا نرغب في رؤيتها تطبقه فوراً. غير أن ما هو أهم من ذلك هو البيان الذي أدلى به السفير السيد شا زوكانغ فيما يتعلق بالطريقة يمكن فيها تسوية مسألة التفجيرات النووية السلمية، وهي مسألة تتصف بالتعقيد. إننا، كما تعرفون، من بين الوفود التي عارضت معارضة قوية إدراج مادة بشأن هذه التفجيرات في معاهدة غرضها حظر التجارب بجميع أنواعها. ويكمن سبب معارضتنا في تنوع النظم القانونية في المعاهدات النافذة دولياً (المادة الخامسة - ٢ من معاهدة الأنتاركتيك (القطب المتجمد الجنوبي)، والمادة ١٨ من معاهدة تلاتيلولكو، والمادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية). وقد واءم السفير السيد شا بين هذه الأحكام المتناقضة ووجد حلاً مستوحى من صيغة معاهدة الأنتاركتيك، التي نرى أنه يمكن، على نحو مناسب، إدراجها في المادة المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي.

بالانتقال إلى الإعلانات، يسرني أن أحيط مؤتمر نزع السلاح علماً بأن برلمان شيلي قد أقر اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وأنه سيتم إيداع صك التصديق قريباً، رغبة في تقديم إسهام فعال إلى بدء نفاذ هذا الصك الدولي الهام. لقد سجلت هذه الاتفاقية تطوراً هاماً في آلية الامتثال لأحكام معاهدات نزع السلاح الدولية والتحقق من هذا الامتثال. وعلى الرغم من أن طبيعتها المحددة لا تتيح لنا نقل هذه الآلية بصورة تلقائية إلى المعاهدة المقبلة للحظر الشامل للتجارب النووية، فإن الإرادة السياسية التي أُبديت في التفاوض

بشأنها يجب أن تكون مُلهِمةً لنا في أعمالنا. والمكان المناسب لهذه المفاوضات هو مؤتمر نزع السلاح، المحفل العالمي الوحيد المتعدد الأطراف. بيد أن العبارات التي استخدمها الأمين العام للأمم المتحدة في الرسالة التي وجهها مؤخراً إلى هذه الهيئة، مشيداً بصفتها التمثيلية في اضطلاعها بمفاوضات المعاهدة، لم تكن عبارات مناسبة. فكما نعرف جميعاً، بات المؤتمر أقل تمثيلاً مما كان عندما تم إنشاؤه، وفقاً للمادة ١ من النظام الداخلي، بناء على الدول الخمس المعترف بحيازتها للأسلحة النووية و٣٥ دولة أخرى. هذه المادة ينبغي تنقيحها بغية تكييف صياغتها مع الواقع الراهن ومع آثار المقرر CD/1356. إننا واثقون من أن تطبيق هذا المقرر بمقتضى الأحكام الواضحة والباتة للوثيقة CD/1403 يمكن أن يتم بنجاح، عقب إزالة العقبات التي تعترض سبيل اعتماد مقرر سيضع نهاية لهذه المرحلة الصعبة من التوسع وسيتيح فرصاً للنظر في ترشيحات جديدة. إن المقترح الذي قدمته المملكة المتحدة، والذي قالت إنها لن تحث على الأخذ به، يفترض مسبقاً اختتام المرحلة الأولى المتمثلة في تعيين تاريخ دخول البلدان الـ ٢٣. وفيما يتعلق بكلا الجانبين، أي قبول عضوية البلدان الـ ٢٣ والنظر في ترشيحات جديدة، يتضمن قرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ اشتراطات دقيقة، حيث يحدد بدء دورة عام ١٩٩٦ من أجل المسألة الأولى وبقية تلك الدورة من أجل المسألة الثانية. وترى شيلي أن قرارات الجمعية العامة، المعتمدة بناء على اتفاق فيما بين أعضاء الجمعية - ينطوي على اتفاق فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح - ينبغي تنفيذها بحسن نية.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا، السيد هوانغ.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة يأخذ فيها وفدي الكلمة في ظل رئاستكم، أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم عن تهانيَّ الحارَّة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

فيما يتعلق باستئناف الصين تجاربها النووية في ٨ حزيران/يونيه من هذا العام، أود أن أوَجِّه نظر مؤتمر نزع السلاح إلى نص البيان الذي أدلى به المتحدث بإسم وزارة خارجية جمهورية كوريا في ٨ حزيران/يونيه.

"تأسف حكومة جمهورية كوريا بالغ الأسف لقيام جمهورية الصين الشعبية مجدداً بإجراء تجربة نووية في هذه الفترة الحرجة التي ازدادت فيها الجهود الدولية في سبيل إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

"إننا نحث الحكومة الصينية بقوة على المبادرة فوراً إلى إلغاء أية تجارب نووية مقررة والانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى المبادرة إلى إيجاد عالمٍ خالٍ من التجارب النووية."

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية النرويج، السفير سكوغمو.

السيد سكوغمو (النرويج) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي أن أُشارك من قدموا لكم التهاني، أيها السيد الرئيس، على توليكم منصب رئيس المؤتمر. إن المهمة الماثلة أمام المؤتمر أثناء الأيام القادمة سوف تتطلب كل المهارات الدبلوماسية المعهودة لديكم. وكما ذكر صديقي وجاري من حيث الترتيب الأبجدي لأسماء البلدان، ممثل نيوزيلندا، ستتاح لكم الفرصة التاريخية، بل وستُسند إليكم المسؤولية التاريخية، لتَرَؤّس جلسات يتخذ فيها المؤتمر مقررين هامين، أحدهما بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ما برح العالم ينتظر إبرامها بفارغ الصبر منذ ما ينوفُ عن الثلاثين عاماً، والآخر بشأن توسيع عضوية المؤتمر، وهو أمر هام من أجل مصداقية المؤتمر مستقبلاً.

لقد كان وفدي مدرجاً إسمه بترتيب أعلى وبصفة أكثر رسمية على قائمة المتحدثين في جلسة هذا اليوم. إلا أنه قد تَعَيَّن علينا، لسوء الحظ، تأجيل الزيارة التي كان من المقرر أن تقوم بها اليوم إلى المؤتمر وزيرة خارجية بلدنا، السيدة سيري بيَرك. أن بلدنا منهمك حالياً في مفاوضات بشأن مسائل هامة فيما يتعلق بنزع السلاح على الصعيد الإقليمي، وعلى الأدق، فيما يتعلق بتنفيذ شق اتفاق دَيتَن الخاص بنزع السلاح. هذه المفاوضات قد شارفت التوصل إلى نتيجة إيجابية، إلا أن ثمة بضع مشاكل متبقية لم يَتَسَنَّ تسويتها أثناء التفاوض مع الأطراف في أوسلو أثناء الأيام القليلة الماضية قد تَعَيَّن إحالتها إلى اجتماع فلورنسة المعني بالبوسنة، الذي يبدأ بعد ظهر اليوم.

إن موقف بلدي بشأن المسألة الرئيسية التي أمام المؤتمر، أي مفاوضات المعاهدة، قد عرضناه في مداخلات سابقة. وأود أن أُضيف هنا فقط أن بلدي متفق تماماً مع ممثل اليابان الموقر في التعليق الذي قدمه تواً على الأحكام المتعلقة ببدء نفاذ المعاهدة، وأن بلدي يؤيد هذا التعليق تأييداً تاماً.

إن الأحداث التي جرت في الأيام القليلة الماضية قد برهنت مجدداً على ما لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب من أهمية حاسمة. وقد أصدر وزراء خارجية بلدان الشمال بياناً مشتركاً، أعربوا فيه عن أسفهم البالغ لقيام الصين بإجراء تجربة نووية في ٨ حزيران/يونيه. ومما يجعل هذه التجربة النووية مُخَيِّبةً للآمال بوجه خاص أن الصين كانت قد تعهدت، مع غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، في المؤتمر المعني بمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في العام الماضي، بممارسة أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بإجراء تجارب نووية مستقبلاً، وأن المجتمع الدولي يتوقع إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول نهاية هذا الشهر. غير أننا قد أحطنا علماً على النحو الواجب بإعلان الصين مراعاة وقف اختياري من جانب واحد للتجارب النووية ستأخذ به بعد التجربة القادمة والأخيرة المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وبالطبع، فإن بلدي، بوصفه مرشحاً لعضوية مؤتمر نزع السلاح منذ نحو ١٤ عاماً، يشارك مشاركة كبيرة في مسألة توسيع المؤتمر. وقد بُتنا الآن قاب قوسين أو أدنى من إحراز نتيجة إيجابية. وقد تم التصدي للعقبات التي عدَّدها وحدَّدها فرادى أعضاء المؤتمر وتمت إزالتها تباعاً. ونرجو ونأمل أن المقرر المتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر سيتخذ دون مزيد من التأخير، بل إننا نأمل أن يتم ذلك هذا الصباح.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. يسرني الآن إعطاء الكلمة لممثل السويد، السفير السيد لارس نوربِرغ.

السيد نوربِرغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية): أود أنا أيضاً، أيها السيد الرئيس، أن أقدم اليكم أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى صادقاً لكم النجاح في توجيه أعمال المؤتمر في هذه الآونة الحرجة للغاية.

لقد طلبت أخذ الكلمة بغية إحاطة المؤتمر علماً بالبيان التالي الذي أدلت به وزيرة خارجية السويد، السيدة لينا هيلم - والين، إثر إجراء الصين تجربة نووية في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦. فقد قالت وزيرة الخارجية، في جملة ما قالته، ما يلي: "يؤسفني بالغ الأسف أن الصين ما زالت ماضية في تجاربها النووية. إننا نرفض هذه التجارب رفضاً شديداً، ونحث الحكومة الصينية على أن تكفّ عن إجرائها وأن تسهم إسهاماً نشطاً في التوصل في القريب العاجل إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وتولي الحكومة السويدية أولوية عليا لاختتام المفاوضات في حزيران/يونيه من هذا العام، لا سيما في أعقاب التجربة الأخيرة، حيث بات من الجوهري التوصل في أقرب وقت ممكن إلى فرض حظر دولي على جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى".

اسمحوا لي أن أضيف في هذا الصدد أننا قد أحطنا علماً أيضاً بإعلان الصين وقفاً اختيارياً للتجارب النووية اعتباراً من تاريخ مُعَيَّن في الأشهر القادمة. إننا نرحب بهذا الإعلان الذي يعني أنه، لدى عمل الصين بهذا الوقف الاختياري، فإن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية سوف تقوم جميعها بوقف اختياري لأية تجارب نووية إضافية.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. يسرني أن أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، السيد دِ روفر.

السيد دِ روفر (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أعرب عن مدى سرور وفدي لرؤيتكم تترأسون جلسات المؤتمر. إننا واثقون من أن خبرتكم ومهارتكم ستسهم إسهاماً فعالاً في المهام التي وضعناها نصب أعيننا.

إنني آخذ الكلمة اليوم لأعلن أن الحكومة البلجيكية تساورها خيبة أمل بالغة إثر قيام جمهورية الصين الشعبية مؤخراً بإجراء تجربة نووية في ٨ حزيران/يونيه. إن استحداث أسلحة نووية جديدة يتنافى مع نهج نزع السلاح النووي الذي تم الأخذ به في السنوات الأخيرة. وتلاحظ بلجيكا أن جمهورية الصين الشعبية تعتزم مراعاة وقف اختياري للتجارب النووية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. إن ذلك سيكون خطوة إلى الأمام في تجسيد جهودنا الرامية إلى حظر جميع التجارب النووية في كل مكان من هذا الكوكب. ويرحب وفدي بالموقف الإيجابي الذي بدر مؤخراً عن الصين وسفيرها السيد شا في المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بهذه الروح، تناشد بلجيكا الصين أن تكفّ عن إجراء أية تجارب نووية إضافية مستقبلاً.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على بيانه. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل منغوليا، السفير السيد يومجاف.

السيد يومجاف (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أُهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر في هذه المرحلة الحاسمة من عمله. إننا على ثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية وتفانيكم من أجل قضية نزع السلاح سوف تعزز هدفنا المشترك الهام المتمثل في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

لقد طلبت أخذ الكلمة لمشاركة الوفود التي أبدت قلقها وخيبة أملها إزاء قيام الصين بإجراء تجربة نووية في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦. إن منغوليا، بوصفها بلداً مجاوراً، تأسف لإجراء جمهورية الصين الشعبية تجربة أسلحة نووية في وقت تراعي فيه الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وقفاً اختيارياً للتجارب، وفي وقت بلغت فيه المفاوضات المتعددة الجوانب بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب مرحلتها النهائية الحاسمة. إن وزارة خارجية منغوليا قد استنكرت التجربة النووية الصينية الأخيرة وأصدرت بياناً في هذا الشأن. أما بيان وزارة خارجية الصين الشعبية، الذي وزع بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر، فيبين أن الصين ستقوم بإجراء تجربة نووية أخرى وستأخذ بوقف اختياري للتجارب النووية. إننا، إذ نأسف لاعتزام جمهورية الصين الشعبية إجراء تجربة أخرى، نرحب بقرار حكومتها الشروع في وقف اختياري للتجارب النووية.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى كل ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير السيد لِدُغَر.

السيد لِدُغَر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أيضاً، أولاً، أن أقدم تهانيَّ إليكم على توليكم الرئاسة في هذا الوقت الحرج من تاريخ مؤتمر نزع السلاح، وأن أُؤكّد لكم دعم وفدي التام. كما أود تهنئة سلفكم، السيد أبووا، سفير نيجيريا، على الأسلوب النموذجي الذي نهض به بمسؤولياته كرئيس.

في بيان صدر عن البيت الأبيض في ٨ حزيران/يونيه بشأن التجربة النووية التي أجرتها الصين في اليوم ذاته، أعربت الولايات المتحدة عن بالغ أسفها لتلك التطورات وحثت الصين على الامتناع عن إجراء مزيد من التجارب النووية والانضمام إلى وقف اختياري عالمي ريثما يعمل مؤتمر نزع السلاح على إتمام نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى إتاحة فرصة للمجتمع الدولي لتوقيع هذه المعاهدة بحلول شهر أيلول/سبتمبر.

وأود أيضاً أن أرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما اليوم سفيرا المكسيك ومنغوليا فيما يتعلق بالتجربة التي أجرتها الصين مؤخراً. إن انتقاد أعضاء مجموعة الـ ٢١ للتجارب النووية الصينية، في غير معرض انتقادهم للتجارب الفرنسية، هو أمر نادر جداً وله دلالة كبيرة.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. سأعطي الكلمة الآن لرئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية، الدكتور دالمَن، الذي سيعرض التقرير المرحلي بشأن الدورة الرابعة والأربعين للفريق، الوارد في الوثيقة CD/1398.

السيد دالمَن (السويد) (الكلمة بالانكليزية): يسرني أن أقدم لكم تقريراً عن اجتماع فريق الخبراء العلميين المخصص الذي عقد في الفترة من ٢٠ حتى ٢٤ أيار/مايو، وأن أعرض التقرير المرحلي الصادر عن ذلك الاجتماع والوارد في الوثيقة CD/1398. لقد حضر دورة فريق الخبراء العلميين هذه خبراء وممثلون عن ٣١ بلداً.

وما زالت هناك مهمة هامة أمام الفريق المخصص، وهي تتمثل في الإبقاء على الاستثمارات الواسعة في محطات رصد الاهتزازات في جميع أنحاء العالم وفي النموذج الأولي للمركز الدولي للبيانات، وفي تنمية هذه الاستثمارات. وقد خلص الفريق في وقت سابق إلى نتيجة مفادها أن تسليم هذه المرافق، بعد وضعها موضع التشغيل، إلى اللجنة التحضيرية المعتزم إنشاؤها سيكون إسهاماً قيماً في إنشاء نظام الرصد الدولي على نحو فعال من حيث الكلفة.

وقد لاحظ الفريق، لدى استعراضه النتائج المستخلصة من اختباره التقني الثالث، الذي نشير إليه بالاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين، أن الاختبار هو الآن في العام الثاني من تشغيله تشغيلاً ناجحاً على نطاق كامل. وهناك ما مجموعه ١٣٠ محطة لرصد الموجات الاهتزازية من ٤٥ بلداً تشارك حالياً على أساس منتظم، من بينها ٤٣ محطة رئيسية، تحيل جميع البيانات باستمرار إلى مركز البيانات الدولي، و٨٧ محطة مساعدة، تقدم بيانات إذا ما طُلب إليها ذلك. وهناك ٦٧ من هذه المحطات التشغيلية تشكل جزءاً من شبكة نظام الرصد الدولي المتوخاة. وتُبذل حالياً جهود في سبيل تعديل شبكات الاختبار التقني الثالث للفريق لجعلها أقرب إلى شبكات نظام الرصد الدولي. إنني، والسيدة ماكبي، أمينة الفريق، والسيد ميكِلتفيَت من النرويج، مدير جلسات الفريق العامل المعني بالتخطيط، ما برحنا نعمل مع ممثلين من عَدد من البلدان على جعل محطات جديدة مقترحة لنظام الرصد الدولي تشارك في الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين.

إن المركز الدولي لبيانات الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين قد واصل عملياته الناجحة مع إجراء تحسينات تدريجية في إجراءاته. وتم مؤخراً تنفيذ برامج حاسوبية جديدة واسعة النطاق لكشف الإشارات الاهتزازية والربط بينها وتحليلها. ويُبَيِّن تقييم أولي أن ذلك قد أفضى إلى حدوث تحسن لا بأس به في نوعية نواتج الاختبار المذكور.

وقد لاحظ الفريق، في التقييم الذي أجراه مؤخراً للعام الكامل الأول لاختباره التقني الثالث، والذي قدمه في الوثيقة CD/1385، أن ثمة مجالات محددة عديدة تدعو الحاجة فيها إلى مزيد من العمل في النموذج الأولي للمركز الدولي للبيانات. وهي تشمل النهوض بالتوثيق، وتحسين إجراءات استرجاع البيانات وتجهيزها، ومواصلة إدماج بيانات في نظام التجهيز من تكنولوجيات أخرى.

بغية الحصول على تقدير مستقل لوضع المعدات والبرمجيات الحاسوبية، مع التشديد على التوثيق، يوصي فريق الخبراء العلميين بالاضطلاع بمراجعة خارجية لحسابات النموذج الأولي للمركز الدولي للبيانات. وسيعمل ذلك على تيسير عملية نقل الأساليب والبرمجيات التي يتم وضعها في النموذج الأولي للمركز الدولي للبيانات، ونقل الخبرة المكتسبة من عمليته التجريبية، إلى منظمة المعاهدة المقبلة.

كما لاحظ الفريق أن ثمة حاجة إلى الاضطلاع بعمل إضافي في المراكز الوطنية للبيانات، حيث تتمثل إحدى المهام الهامة في رصد أداء المحطات وتحسينه. وقدم عدد من التقارير الوطنية المقدمة في دورة الفريق شرحاً لتحسينات ذات دلالة تم تحقيقها بالفعل في الأداء التشغيلي لمحطات فردية، إلا أن من الضروري مواصلة هذا العمل. كما أن للمراكز الوطنية للبيانات عملاً هاماً تضطلع به في تقييم أداء نظام الاختبار التقني الثالث للفريق ونواتجه.

في التقييم الشامل للعام الأول للاختبار التقني الثالث للفريق، الوارد ذكره آنفاً، أشير إلى أن معايرة الشبكات هو شرط أساسي لتحقيق دقة في تحديد المواقع بمدى ٠٠٠ ١ كيلومتر مربع أو أفضل من ذلك عند حجم ظواهر بمقدار ٤ فما فوق. وتَبَيَّن أنه، دون معايرة، يبلغ مدى عدم اليقين في تحديد الموقع في ثلث الظواهر ما يزيد عن ١٠٠٠ كيلومتر مربع حتى في مناطق يكون فيها نطاق تغطية المحطات جيداً نوعاً ما ويقارب نطاق تغطية شبكات نظام الرصد الدولي.

إن معايرة شبكة ما من شبكات محطات رصد الاهتزازات هي من حيث المبدأ شبيهة بمعايرة نيشان البندقية. فالرامي الماهر بإمكانه تركيز طلقاته على الهدف دون الانحراف عنه. ولكن، إذا لم يقم بتسوية نقطة هدفه بشكل صحيح باستخدام طلقات معايرة، فقد ينحرف عن هدفه باستمرار. في علم الاهتزازات، تُقَوِّض المعايرة عن التفاوتات الإقليمية في سرعات الإشارات الاهتزازية التي تحدث نتيجة لحالات التغاير في باطن الأرض. وتتم المعايرة باستخدام ظواهر مرجعية، سواء كانت زلازل يتم تحديد مواقعها تحديداً جيداً بواسطة محطات محلية قريبة أو تفجيرات كيميائية كبيرة معروفة المواقع. وحيث أن هذا العمل يتوقف على إتاحة ظواهر اهتزازية مناسبة في مختلف مناطق الأرض، فهو يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب مشاركة بلدان كثيرة في جميع أرجاء الكرة الأرضية. وقد تباحث الفريق واتفق بشأن خطة أولية لتحسين عملية تحديد مواقع الظواهر بواسطة المعايرة. هذه الخطة، المرفقة بالتقرير المرحلي، تقترح، في جملة ما تقترحه، إجراء تفجيرات كيميائية محدَّدة، من أجل المعايرة، في مناطق شتى.

بغية تقديم المساعدة في تنفيذ المعاهدة، يوصي الفريق بإتمام تقرير شامل عن الاختبار التقني الثالث لعرضه على المؤتمر بحلول شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ وبإمكانية إتاحته للجنة التحضيرية. وينبغي أن يتضمن هذا التقرير، في جملة ما يتضمنه، نتائج الاختبار واستنتاجاته الراهنة. وعقب إتمام ذلك التقرير، يوصي الفريق بمواصلة العمل الذي بدأ في إطار الاختبار إلى أن تتولى اللجنة التحضيرية المسؤولية، بما في ذلك التمويل، عن العمل على إقامة نظام الرصد الدولي. فمن شأن ذلك أن يتيح مجالاً لتشغيل نظام الرصد الدولي الآخذ في التطور وتنمية هذا النظام وتقييمه بلا انقطاع، بما في ذلك النموذج الأولي للمركز الدولي للبيانات، فضلاً عن مواصلة معايرة نظام الرصد الدولي. ويوصي الفريق الدول المشاركة في الاختبار التقني الثالث بالتخطيط لعملية الانتقال إلى المرافق المقترح إدراجها في نظام الرصد الدولي، وبوضع جدول زمني لهذه العملية.

وتيسيراً لفعالية تكاليف عملية الانتقال إلى الجهاز التشغيلي لمرافق نظام الرصد الدولي الموضوعة حالياً موضع التشغيل في الاختبار التقني الثالث، أرى أن من الأهمية عدم إغلاق المظلة الدولية الراهنة التي يتم الاضطلاع بهذا العمل في ظلها إلى أن تتم إقامة مظلة جديدة.

ولاحظ الفريق أن تدريب الخبراء وتثقيفهم في جميع أنحاء العالم هو أمر هام حاضراً ومستقبلاً. وسيحتاج نظام الرصد الدولي إلى خبراء مدرَّبين في جميع تكنولوجيات الرصد، سواء على صعيد وطني أو في المركز الدولي للبيانات. ولاحظ الفريق مع التقدير أنه قد تم بالفعل اتخاذ مبادرات عديدة في هذا الشأن، سواء من جانب بلدان فردية أو من جانب المركز الدولي التجريبي للبيانات، وهو يشجع على القيام مستقبلاً باتخاذ مبادرات إضافية من هذا القبيل. إنني واثق من أن التدريب سوف يصبح مسألة حاسمة للغاية، ليس فقط من أجل إيجاد الخبرة الفنية اللازمة لنظام الرصد الدولي، بل أيضاً من أجل زيادة تَفَهُّم المعاهدة وترتيبات التحقق من الامتثال لأحكامها بين الدول الأطراف. لذلك أرى أنه سيلزم بذل جهود موسَّعة في مجال التدريب في مرحلة مبكرة من العمل القادم على تنفيذ نظام الرصد الدولي.

وتوفر حلقات التدارس الإقليمية وسيلة فعالة لزيادة المعرفة بالاختبار التقني الثالث ونظام الرصد الدولي المقبل ولتشجيع مشاركة البلدان من المنطقة الفعلية مشاركة أوسع. ونوَّه الفريق مع التقدير بانعقاد حلقة تدارس غير رسمية من هذا النوع في بريتوريا بجنوب أفريقيا من أجل إقليم أفريقيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، حيث شارك ٣٥ دبلوماسياً وخبيراً من ٢١ بلداً. وأعقبت حلقة التدارس هذه حلقة تدارس شبيهة، تم الإبلاغ عنها سابقاً، من أجل إقليم أمريكا الوسطى والجنوبية، عقدت في الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويرد مرفقاً بالتقرير المرحلي موجز بنتائج هاتين الحلقتين. ويجري التخطيط لعقد حلقة تدارس إقليمية ثالثة من هذا النوع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من أجل إقليم جنوب شرق آسيا، تُركِّز على المشاركة في نظام الرصد الدولي الآخذ في التطور.

ونوَّه الفريق مع التقدير بالمؤتمر الدولي غير الرسمي بشأن "تكنولوجيات رصد الامتثال لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. دور ومكانة المراكز الوطنية للبيانات في نظام الرصد الدولي"، الذي عقد في موسكو بروسيا في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٦. وحضر المؤتمر ١٣٧ خبيراً من ١٢ بلداً. وكان الهدف منه حفز التباحث بشأن جوانب فنية لتشغيل المراكز الوطنية للبيانات. وأتاح المؤتمر فرصة جيدة للتباحث بشأن هذه المسائل، ومن المتوقع أن يسهم في عملية إنشاء نظام الرصد الدولي.

وأخيراً، سأُقِرّ أيضاً بما قدمته الأمانة، وعلى وجه الخصوص، أمين الفريق، من دعم بارز للفريق، سواء في دورتنا بجنيف أو في العمل الذي تم الاضطلاع به في الفترة الفاصلة بين الدورتين، وخاصة في جهدنا الرامي إلى التماس مزيد من المشاركة.

ويقترح الفريق المخصص انعقاد دورته القادمة، الخاضعة لموافقة مؤتمر نزع السلاح، في الفترة من ٥ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦. والغرض من هذا الاجتماع هو استعراض التقدم المحرز في عملية الاختبار الجارية وإتمام تقرير شامل عن الاختبار التقني الثالث للفريق، وإتمام خطة المعايرة، والتماس مزيد من المشاركة من جانب المحطات المتوخى انضمامها إلى نظام الرصد الدولي، وأخيراً، استعراض المعايير الفنية لمحطات نظام الرصد الدولي في ضوء التجربة المكتسبة من الاختبار التقني الثالث.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أشكر رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية على بيانه. أود إحاطة المؤتمر علما بأن التوصية الواردة في الفقرة ١٦ من الوثيقة CD/1398 والداعية الى انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للفريق في الفترة من ٥ الى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، سوف يتم البت فيها في جلستنا العامة القادمة المقرر عقدها يوم الخميس ٢٠ حزيران/يونيه. لدي الآن طلب من ممثل الصين لأخذ الكلمة. أعطي الكلمة للسفير السيد شا.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): أصدرت وزارة خارجية الصين، في ٨ حزيران/يونيه، بيانا بشأن التجربة النووية التي أجرتها الصين. وقد أوعزت اليّ حكومتي بطلب توزيع البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وأود أن أقرأ عليكم البيان، وهذا نصه:

"أجرت الصين تجربة نووية في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

"إن الصين تؤيد الحظر التام للأسلحة النووية وتدمير هذه الأسلحة تدميرا كاملا، كما تؤيد التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية تحقيقا لهذا الهدف. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعلنت الحكومة الصينية جهارا أن الصين تؤيد ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، اضطلع الوفد الصيني بدور نشط في مفاوضات المعاهدة بجنيف. وستواصل الصين العمل مع بلدان أخرى، في غضون هذا العام، على إبرام معاهدة منصفة ومعقولة ويمكن التحقق من الامتثال لأحكامها، يتم الانضمام اليها على نطاق عالمي وتكون مدة سريانها غير محدودة.

"إن الكمية المحدودة من الأسلحة النووية التي تمتلكها الصين هي فقط لغرض الدفاع عن النفس ولا تشكل تهديدا لأي بلد. وقد تعهدت الصين رسميا ومن جانب واحد بألا تكون هي السباقة الى استخدام أسلحة نووية في أي وقت أو في أية ظروف. كما التزمت بعدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو مناطق خالية من هذه الأسلحة. وفي الوقت ذاته، تحث الصين الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على الاستجابة لمبادرة الصين بأن تقوم هذه الدول فورا، من خلال المفاوضات، بإبرام معاهدة بشأن عدم المبادهة باستخدام أسلحة نووية، والتوصل الى اتفاق غير مشروط بشأن عدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو مناطق خالية من هذه الأسلحة.

"ما زالت توجد، في عالم اليوم، ترسانات نووية هائلة، كما أن خطر نشوب حرب نووية نتيجة للمبادهة باستخدام أسلحة نووية ما زال قائما. في ظل هذا الوضع، وضمانا للمصالح العليا للدولة والأمة، لا يسع الصين إلا أن تقوم بإجراء أدنى عدد ضروري من التجارب النووية. لقد مارسنا دوما أقصى درجات ضبط النفس في إجراء تجارب نووية، وإن عدد ما أجريناه من تجارب محدود للغاية.

"إن حكومة الصين وشعبها سيعملان بلا هوادة وسيبذلان قصارى جهدهما، مع حكومات وشعوب بلدان أخرى في العالم، في سبيل تحقيق الهدف السامي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في موعد مبكر والابقاء على سلم مستديم وأمن عالمي.

"بناء على الموقف المعروض أعلاه، تعلن الحكومة الصينية أن الصين ستقوم، قبل حلول شهر ايلول/سبتمبر من هذا العام، بإجراء تجربة نووية أخرى لضمان سلامة أسلحتها النووية. بعد ذلك، ستطبق الصين وقفا اختياريا للتجارب النووية."

كما يلاحظ الجميع، فقد أعلنت الحكومة الصينية في البيان أن الصين سوف تقوم بتنفيذ وقف اختياري للتجارب النووية بعد انقضاء شهر ايلول/سبتمبر من هذا العام. أود الاشارة الى أن من غير اليسير على الصين اتخاذ هذا القرار. وكما هو معروف لدى الجميع، فإن الصين قد أجرت أقل عدد من التجارب النووية من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وأسلحة الصين النووية لا تضاهي أسلحة الدول النووية الكبرى كما أو نوعا. والى جانب ذلك، فقد تعهدت الصين من جانب واحد بألا تكون سباقة الى استخدام أسلحة نووية في أية ظروف، ودعت الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحذو حذوها وتتعهد بذلك وأن تقوم بإبرام معاهدة بشأن عدم المبادهة باستخدام الأسلحة النووية. غير أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تجاهلت مناشدة الصين ولم تستجب حتى الآن لمقترح الصين. على الرغم من هذا الوضع، تعلن الصين أنها سوف تقوم بتنفيذ وقف اختياري للتجارب النووية، استجابة منها، من جهة، للمطالبة المشروعة لمجمل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وسعيا منها، من الجهة الأخرى، الى دفع المفاوضات الجارية بشأن المعاهدة قدما. إن الصين صادقة تماما في سعيها الى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن. لقد أعربت توا بعض وفود الدول غير الحائزة لأسلحة نووية عن قلقها بشأن التجربة النووية التي أجرتها الصين وما قد يترتب عليها من أثر في مفاوضات المعاهدة. إن الوفد الصيني يتفهم ما يساور هذه الوفود من قلق. غير أن دولة نووية كبرى معينة ودولا حليفة لها عسكريا وتتمتع بحمايتها النووية قد أبدت بعض الملاحظات التي لا مسوّغ لها بشأن العدد المحدود للغاية من التجارب النووية التي أجرتها الصين، بصرف النظر عن هواجس الصين الأمنية المشروعة. هذا أمر غير مقبول إطلاقا. ويود الوفد الصيني أن يطلب الى هذه الدول تركيز جهودها على المفاوضات وإبداء المرونة اللازمة في سبيل بذل جهود ملموسة من أجل الفروغ من مفاوضات المعاهدة بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه.

منذ لحظة، أشارت وفود معينة مجددا الى مسألة التفجيرات النووية السلمية. هناك آراء مختلفة بشأن هذه المسألة، ولا غرابة في ذلك. فكما هو معروف لدى الجميع، هذه التفجيرات ليست ابتكارا صينيا. إنها مشروعة بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. ومعاهدة عدم الانتشار لم يقم بصياغتها الصينيون. وكما هو معروف للجميع أيضا، فقد أصبحت الصين طرفا في هذه المعاهدة بعد ذلك بأكثر من عشرين سنة. وإذا كانت بعض الوفود تريد استخدام معاهدة الحظر الشامل للتجارب من أجل حظر التفجيرات النووية السلمية حظرا أبديا، فلماذا لم تدعُ الى تعديل معاهدة عدم الانتشار في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في شهر أيار/مايو من العام الماضي أو في المؤتمرات الكثيرة التي عقدت سابقا لاستعراض معاهدة عدم الانتشار؟ إن للوفد الصيني موقفه الوطني الخاص به بشأن التفجيرات النووية السلمية. غير أنه قد أبدى مرونة قصوى في سبيل التوصل الى ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب في وقت مبكر. إننا ندعو الوفود المعنية الى إبداء المرونة ذاتها في سبيل إيجاد حل يكون مقبولا لدى الجميع. إن تمسك كل وفد بموقفه الوطني الخاص لن يجلب الى المفاوضات سوى تأثيرات سلبية لا يرغب الوفد الصيني في وجودها.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه. وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم. هل يرغب أي وفد آخر فيأخذ الكلمة؟ لا يبدو ذلك.

فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية المؤتمر، والمقترح المقدم من ممثل الأرجنتين في الوثيقة CD/1403 والداعي الى اعتماد مشروع مقرر، فقد أجرينا مزيدا من المشاورات الكثيفة أثناء الأيام القليلة الماضية. وقد تم الإشعار هذا الصباح ببعض التطورات التي تقتضي النظر فيها. وقد طلبت إحدى المجموعات الاقليمية اتاحة الفرصة لعقد اجتماع وجيز من أجل النظر في هذه التطورات. لذلك أنوي تعليق هذه الجلسة لمدة نصف ساعة تقريبا لاتاحة المجال لهذه المجموعة الاقليمية للاجتماع في هذه القاعة، ولاتاحة المجال لغيرها من المجموعات لاجراء مشاورات بشأن هذه المسألة. وعقب تعليق الجلسة، أعتزم الدعوة الى إعادة عقد اجتماع غير رسمي للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لمناقشة هذه المسألة. ويمكننا بعد ذلك استئناف هذه الجلسة العامة. فهل من اعتراض على هذا الاجراء الذي اقترحته؟ لا يبدو ذلك. تعلّق هذه الجلسة لمدة ٤٠ دقيقة تقريبا.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٣/١٠

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): تُستأنف الجلسة العامة ٧٣٨ لمؤتمر نزع السلاح.

فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية المؤتمر، ما زالت المشاورات في هذا الشأن مستمرة. سأعقد مشاورات رئاسية بشأن هذه المسألة في الساعة السادسة من مساء الغد. ثم سنعود الى هذه المسألة في مطلع الأسبوع القادم، ربما ابتداء من يوم الاثنين، وإن دعت الضرورة الى ذلك، سنعقد جلسة عامة خاصة لهذا الغرض. آمل أن يحظى هذا الإجراء بموافقتكم. هل لا يوجد اعتراض؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): قبل أن نناقش الجدول الزمني لاجتماعات الأسبوع القادم للجنة المخصصة في مجموعات، لدي طلب من رئيس اللجنة المخصصة، السفير السيد راماكِر، أن أُعلن أن اجتماع اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بعد ظهر هذا اليوم سوف ينعقد الساعة ١٥/٠٠ في القاعة الثالثة بدلا من القاعة الأولى.

لقد قامت الأمانة، بناء على طلبي، بتعميم جدول زمني مؤقت للاجتماعات المقرر عقدها الأسبوع القادم. وقد أُعد هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وهو، كالمعتاد، إرشادي فقط وخاضع للتغيير إن دعت الضرورة الى ذلك. وحسبما علمت، سيقوم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بتقديم تفاصيل الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة اثناء اجتماع مكتب اللجنة المفتوح العضوية الذي سيعقد يوم غد.

أود إحاطتكم علما بأن إحدى المجموعات قد طلبت موافاتها بمرافق كاملة لمدة ثلاث ساعات، من الساعة ١٠/٠٠ الى الساعة ١٣/٠٠ من أيام الأربعاء، من أجل النهوض بجميع مهام التنسيق بين المجموعات

في اجتماعات صباح أيام الأربعاء. أقترح بحث هذه المسألة أيضا في مكتب اللجنة المخصصة المفتوح العضوية، حيث أن الجدول الزمني لاجتماعات مجموعات شتى قد تم وضعه نتيجة لاتفاق تم التوصل اليه في تلك المشاورات منذ بضعة أسابيع. وعليه، فإذ نحيط علما بطلب تلك المجموعة، سنعالج هذا الموضوع في المكتب المفتوح العضوية إن كنتم موافقين على ذلك.

ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. غير أنه، على نحو ما ذكرت سابقا، في سياق توسيع العضوية، ينبغي لنا جميعا أن نكون مستعدين لعقد جلسة عامة في مطلع الأسبوع القادم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥